`

ادارة السيولة

Liquidity Management

المبحث الاول : مفهوم السيولةو العوامل المؤثرة فيها

Liquidity Concept and the Effecting Factors on it.

المبحث الثاني : مكونات ادارة السيولة

Liquidity Management Composers

المبحث الثالث : تقييم كفاءة ادارة السيولة النقدية

Evaluating Management Liquidity Competency

المبحث الخامس : السيولة كهدف و معالجتها

Liquidity as Goal and solution

المبحث الأول : مفهوم السيولة والعوامل المؤثرة فيها
Liquidity Concept and Effecting Factors on it

أولاً – مفهوم السيولة المصرفية :
Banks Liquidity Concept

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الأئتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض اصوله ، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة ، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية ((الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة اضافة الى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة)) .

ثانياً : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية
Eactors affecting Banks Liquidity

أن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و أن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما ياتي :

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع :

Saving Processes and Drawing on Deposits

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً ، أي قلب الودائع الى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لانجاز المعاملات اليومية الى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، وبالتالي الى تقليص سيولته، فان

لعمليات الايداع , أي تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري .

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :

Customer's Affairs with the Public Balance

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها :

أ) أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضـــون من أموال لدى مصـــرف تجاري .

ب) استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة .

جـ) عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة .

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي :

أ- تسديد الضرائب الى الحكومة .

ب- شـراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسـندات العامة الطويلة الأجل .

جـــ- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق التوفير البريدية ، نظراً لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر .

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

Clearing Settement Among Banks

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه

الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي ، مما يزيد من أرصدته النقدية .

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف : *Central Bank Attitude towards Banks*

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية ، فاذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة , فأنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ، ويقلل قابليتها على منح القرض ، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر اعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة , لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ، ويوسع سيولتها المصرفية , مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة .

5- رصيد رأس المال الممتلك : *Owned Capital Reserve*

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف , ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

المبحث الثاني : ادارة مكونات السيولة
Liquidity Management Composers

يمكن تقسيم ادارة سيولة المصرف التجاري الى جزئين رئيسيين :
الأول: ادارة الاحتياطات الأولية ، والثاني ادارة الاحتياطات الثانوية .

أولاً – ادارة الاحتياطيات الأولية :
Primary Reserves Managemen

تم تعريف الاحتياطيات الاولية سـابقاً ، اذا قلنا أنها تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصـرف التجاري دون أن يكسـب منها عائداً ، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي :

1- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق .
2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي .
3- الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى عدا فروع المصرف التجاري نفسه
4- الصكوك قيد التحصيل .

أما الاحتياطيات الأولية على مسـتوى الجهاز المصـرفي ككل فلا تحتوي على الفقرتين الأخيرتين بسـبب تقابل الجوانب المدينة والدائنة لهما عند اعداد ميزانية موحدة لجميع المصـارف التجارية ، وتنقسـم الاحتياطيات الاولية من حيث مشـروطيتها القانونية الى نوعين هي :

1) الاحتياطيات القانونية : *Legal Reserves*

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقديـة التي يحـددهـا البنـك المركزي ، فـالجزء النقـدي من هـذه الأموال يكون ضـمن الاحتياطيات الأولية والذي ياخذ شـكل نقد في ألصـندوق وودائع لدى البنك المركزي ،

والجزء شـــبه النقدي يكون ضـــمن الاحتياطيات الثانوية ، والذي يأخذ صـــورة حوالات الـــــــــــــــــــخـــــــــــــــــــزيـــــــــــــــــــنـــــــــــــــــــة *(Treasury Bills)* وسندات الحكومة *(Government Bonds) .*

* فوائد وسلبيات الاحتياطيات القانونية :

Positive and negative side of Legal Reserves

ان فوائد الاحتياطيات القانونية تتمثل في الآتي :

1- انها تعد وسـيلة وقائية لسـيولة المصـرف ولتدعيم المركز التنافسـي من خلال تأدية الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها المحددة .

2- إنها تعمل على زيادة ثقة الســـلطات الرقابية (البنك المركزي) وثقة الزبائن بقدرة المصـــرف على المحافظة على أموال المودعين وعدم المبالغة في توظيف أموال الغير في استثمارات معينة ينجم عنها مخاطر معينة .

أما سـلبيات الاحتياطيات القانونية فإنها تتمثل في تقييد قابلية المصـرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته ، وكأن الاحتياطيات القانونية نوع من انواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصـــارف لقاء القيام باعمالها ، فكلما انخفضـــت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف على الاقراض والاستثمار وبالتالي زادت ربحيته .

2- الاحتياطيات العاملة *Working Reserves*

وهي الاموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية, وانما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعض آخر وفقا لسياسته المصرفية ، ويمكن تحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة بالنسبة للمصرف الواحد طبقا للمعادلة الآتية :

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصـــندوق + الحســـاب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصـارف المحلية الأخرى + الودائع لدى المصـارف الاجنبية في الخارج + الصكوك رسم التحصيل .

أما بالنســبة لتحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة على مســتوى الجهاز المصــرفي ككل فان المعادلة تكون بالشكل الآتي :

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الودائع النقدية لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج - المجمد من الودائع لدى البن0ك المركزي .

ويمكن توضيح الفقرات المكونة للاحتياطيات العاملة وكما يأتي :

1- النقد في الصندوق *Monetary Fund in Box*

ويشـمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسـكوكات ، وتسـعى المصـــارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى اقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصـرفية تجاه الغير . وان السـبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصـيد لا يدر أية عوائد ، كما انه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل ، أو قد يتعرض إلى السـرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الامنة

2) الحساب الجاري لدى البنك المركزي

Current account in the Central Banks

يحتفظ المصـــرف التجـاري في البنـك لمركزي بحســـابين احـدهمـا مجمـد (أي المحدد من قبل البنك المركزي نفسه) والاخر جاري (أي المحدد من قبل المصرف التجاري نفسه) ويستخدم الحساب الجاري في مجالات متعددة اهمها هي :

أ- مقاصة الصكوك بواسطة البنك المركزي .

ب- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف .

جـ- تعديل الحساب المجمد بما ينسجم مع تغير مقدار الودائع المعرفة بالقانون .

ء- تعزيز الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري .

3- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى

Local and other Bank's Deposits

وهي الاموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الاخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات اخرى من الديون ، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.

4) الصكوك برسم التحصيل *Cheques of Collection Fee*

تتوفر لدى كل مصرف مجموعة من الصكوك المسحوبة على المصارف الاخرى والمودعة لديه من قبل زبائنه برسم التحصيل .

5) الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج

Deposits in Outdoor Foreign Banks

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بارصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد بما لايزيد عن نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها القائمة الاخرى .

ثانياً- ادارة الاحتياطيات الثانوية :

Secondary Reserves Management

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر له عائداً ، وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها ، انها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الاولية ، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الاولية عن متطلبات المصرف ، وكذلك انها تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف .

و الاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين :

الجزء الأول محدد قانوناً ، ويسمى بالاحتياطيات القانونية *(Legal Reserves)* ، والذي ياخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ، ويظهر

هذا الجزء واضـــحاً عندما تحتاج الدولة إلى اموال لتمويل العجز الحاصـــل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة .
أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية فيكون محدد بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته ، أي انها تعتبر بمثابة ادخاراً يستخدم عند الحاجة اليه ، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية ، أو تحويل جزء من الاخيرة له .
أن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الاعمال , تسعى إلى زيادة ارباحها ، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيا ت اولية تفوق عن حاجتها الفعلية , أي انها يمكن أن تستخدم جزء من اموالها في استثمارات قصيرة الاجل كشراء الاوراق المالية والاوراق التجارية , التي هي اضـــافة إلى انها مربحة فإنها تتمتع بسيولة عالية وهذه هي الاحتياطيات الثانوية .

ثالثاً – انواع المخْاطر المصرفية :
Bank Risks Kinds

تتحمل ادارة المصـــرف التجاري مســـؤولية جســـيمة في حماية ســـلامة وامان المصـــرف فطبيعة مطلوبات المصـــرف المتمثلة بالودائع من جهة, وانخفاض رأس مال المصرف إلى مجموع مصادر امواله من جهة ثانية , تجعل ادارة المصرف امام تحديات مستمرة وهناك مخاطر عديدة يتعرض لها المصرف التجاري اهمها هي :
أ- مخاطر عدم السيولة *Non – Liquidity Risk* .
ب- مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة
Risk of not Paying Given Loans .
جـــــ- مخاطر الاستثمار والمتمثلة باحتمال انخفاض اسعار الاستثمارات التي يمسكها المصرف *Investment Risk* .
ء- مخاطر الاختلاس أو السرقة *Peculation and Robbery Risks* .

المبحث الثالث – تقييم كفاءة ادارة السيولة النقدية
Evaluating Management Liquidity Competency

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو اصول اخرى سريعة التحويل إلى نقدية ، والسيولة تمثل سيفاً ذو حدين ، فاذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن ألحد المطلوب سوف يؤثر سلبياً على ربحية المصرف ، ومن جهة اخرى أن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له .

ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقيم ادارة السيولة النقدية هي كما ياتي :

اولاً – نسبة الرصيد النقدي :
Monetary Fund Ratio

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الاخرى واية ارصدة اخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المتجزة)
وتبين المعادلة اعلاه إلى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تادية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها ، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة .

ثانياً : نسبة الاحتياطي القانوني :
Legal Reserves Ratio

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي وبدون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها ، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها ، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية ، لانها تمثل احدى ادواته المهمة في التأثير على حجم الائتمان , فاذا اراد البنك المركزي التوسع في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي فانه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني ، وبالعكس فانه إذا اراد احداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً فانه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا .

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها وكما في المعادلة آلاتية

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضــح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نســبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصــرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ، خاصــة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصـدة الموجودة لدى المصـارف التجارية عن سـداد التزاماته المالية .

ثالثاً : نسبة السيولة القانونية :
Legal Liquidity Ratio

تمثل هذه النســبة مقياســاً لمدى قدرة الاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية (الارصــدة النقدية والارصــدة شــبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المالية المســتحقة على المصــرف في جميع ظروف وحالات المصــرف ، لذلك تعد هذه النســبة من اكثر نســب الســيولة موضــوعية واســتخداماً في مجال تقييم كفاءة ادارة الســيولة ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة السيولة القانوني} = \frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشــير المعادلة اعلاه انه كلما زادت نســبة الســيولة القانونية زادت السـيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة .

رابعاً: نسبة التوظيف :
Investment Ratio

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف إلى الودائع وما في حكمها وكما في المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرت المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشـــير إلى انخفاض كفاءة المصـــرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انها تظهر انخفاض الســـيولة ، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير .

ويلاحظ من نسب السيولة اعلاه ، انها جميعاً لها مقام واحد وهو الودائع وما في حكمها ، وأن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة ، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف

مثال على تقييم كفاءة ادارة السيولة :

إذا توفرت لديك الميزانية العمومية الاتية لاحد المصارف التجارية لسنتين 1999 و 2000 ، وان المبالغ بالاف الدنانير المطلوب تقييم كفاءة ادارة السيولة في المصرف المذكور .

الموجودات	1999	2000	المطلوبات	1999	2000
نقد في الصندوق	637	422	راس المال المدفوع	1500	1000
نقد لدى البنك المركزي	110	97	احتياطيات	350	210
عملية اجنبية وذهب	64	53	ارباح محتجزة	212	116
اوراق تجارية مخصومة	105	82	ودائع جارية	1220	1205
سندات الحكومة	85	76	ودائع توفير	565	417
حوالات الخزينة	86	72	ودائع ثابتة	412	366
مستحق على المصارف	112	95	قروض من البنك المركزي	90	75
اوراق مالية	285	279	قروض من التامين	85	76
حسابات مدنية	436	316	ارصدة مستحقة الدفع	55	21
قروض	1397	1396	صكوك مستحقة الدفع	127	96
استثمارات متنوعية	1066	415	مســـتحق للمصـــارف	45	32
اثاث	47	36	الاخرى	78	45
سيارات	145	126	حسابات دائنة	86	72
موجودات ثابتة أخرى	250	266	حوالات داخلية		

المجموع الموجودات	4825	3731	المجموع المطلوبات	4825	3731

الحل :

1) حساب نسب السيولة

أ- نسبة الرصيد النقدي =

$$\frac{\text{النقد لدى الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + ارصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times$$

ارصدة سائلة اخرى في هذا المثال هي عملة اجنبية وذهب.

الودائع وما في حكمها = ودائع جارية + ودائع توفير + ودائع ثابتة + قروض من البنك المركزي + قروض من التأمين + ارصدة مستحقة الدفع + صكوك مستحقة الدفع + مستحق للمصارف الأخرى + حسابات دائنة + حوالات داخلية

∴ نسبة الرصيد النقدي لسنة 1999 =

$$= \frac{64 + 110 + 637}{86 + 78 + 45 + 127 + 55 + 85 + 90 + 412 + 565 + 1220} \times 100$$

$$= \frac{811}{2763} \times 100 = 29.35\ \%$$

نسبة الرصيد النقدي لسنة 2000 =

$$= \frac{53 + 97 + 422}{72 + 45 + 32 + 96 + 21 + 76 + 75 + 366 + 417 + 1205} \times 100$$

$$100 \times \frac{572}{2405}$$

$$= 23.87\%$$

ب- نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1999 =

$$100 \times \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

$$100 \times \frac{110}{2763}$$

$$= 3,98\ \%$$

نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 2000 =

$$100 \times \frac{97}{2405}$$

$$= 4,03\ \%$$

جـ- نسبة السيولة القانونية =

$$100 \times \frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

الاحتياطيات الاولية = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + عملة اجنبية وذهب

الاحتياطيات الثانوية = اوراق تجارية مخصومة + سندات الحكومة + حوالات الخزينة + اوراق مالية + مستحق على المصارف + استثمارات متنوعة

∴ نسبة السيولة القانونية لسنة 1999 =

$$100 \times \frac{1066 + 285 + 112 + 86 + 85 + 105 + 64 + 110 + 637}{2763}$$

$$= \frac{2550}{2763} \times 100 = \%\ 92{,}29$$

نسبة السيولة القانونية لسنة 2000 =

$$100 \times \frac{415 + 279 + 95 + 72 + 76 + 82 + 53 + 97 + 422}{2405}$$

$$= \frac{1591}{2405} \times = \%\ 66{,}15$$

د- نسبة التوظيف = $\frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$

∴ نسبة التوظيف لسنة 1999 = $\frac{1397}{2763} \times 100 = \%\ 50{,}56$

نسبة التوظيف لسنة 2000 = $\frac{1396}{2405} \times 100 = \%\ 58{,}04$

2- التحليل :

يتضح من خلال حساب نسب السيولة لسنتين ان كفاءة ادارة السيولة للمصرف التجاري المذكور في تردي ، وذلك لأن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية لسنة 2000 هي اقل منها لسنة 1999 ، كما ان نسبة التوظيف قد زادت من 50,56 % سنة 1999 الى 58,04 % سنة 2000 ، وهذا يعني ان المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته ، اما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فانها زادت من 3,98 % سنة 1999 الى 4,03 % سنة 2000 ، وعلى الرغم من ان هذه الزيادة تدعم سيولة المصرف الا انها قليلة مقارنة بالإنخفاض الكبيرة في نسبتي الرصيد النقدي والسيولة القانونية والزيادة الكبيرة في نسبة التوظيف ، مما يعني ان على المصرف ان يعزز من سيولته النقدية .

مثال (2) :

في أدناه بيانات الميزانية العمومية لمصرف الاستثمار التجاري لعامي (1998 و 1999) ، نقد في الصندوق (309 ، 355) ، مستحقات للمصارف (3977 ، 2936) ، قروض (12554 ، 9604) ، شيكات قيد التحصيل (334 ، 1087) الودائع (16486 ، 13683) استثمارات (5731 ، 5144) ، قروض من البنك المركزي (121 ، 46) ، موجودات ثابتة (1411 ، 1193) ، رأس المال المدفوع (377 ، 303) ارصدة لدى المصارف الاخرى (1225 ، 871) ، الاحتياطيات (4561 ، 4751) ، ارصدة لدى البنك المركزي (4140 ، 3692) ، شيكات مستحقة الدفع (182 ، 207) .

المطلوب :

1) قياس سيولة المصرف باستخدام المؤشرات المالية وبيان في أي من السنتين الأفضل ، علما ان مؤشرات السيولة السوقية للمصارف التي تعمل في نفس القطاع كانت كما يأتي :

أ- نسبـة الرصيـد النقدي (24 %)

ب- نسبة الاحتياطي القانوني (25 %)

ج- نسبة السيولــة القانونية (35 %)

2) قياس كفاءة رأس المال الممتلك باستخدام المؤشرات الآتية :

أ- نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع .

ب- نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات .

ج- نسبة رأس المال الحر الى موجودات المخاطرة .

د- نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة .

اذا علمت ان الرقم الاول لسنة 1998 والرقم الثاني لسنة 1999 .

الحل :

اعداد ميزانية عمومية للمصرف المذكور لسنتين 1998 / 1999

الموجودات	1998	1999	المطلوبات	1998	1999
نقد في الصندوق	309	335	رأس المـــال	377	303
ارصـــدة لـدى البنـك	4140	3692	المدفوع	4561	4751
المركزي	1225	871	الاحتياطيات	16486	13683
ارصــدة لدى المصــارف	334	1087	الودائع	121	46
الأخرى	12554	9604	قروض من البنك	182	207
شيكات قيد التحصيل	5731	5144	المركزي	3977	2936
قروض	1411	1193	شـيكات مسـتحقة		
استثمارات			الدفع		

موجودات ثابتة			مســـــتـحـقـات للمصارف		
المجموع	25704	21926	المجموع	25704	21926

1- قياس سيولة المصرف باستخدام المؤشرات المالية الآتية :

أ- نسبة الرصيد النقدي =

النقد لدى الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + ارصدة سائلة اخرى

× ــ

الودائع وما في حكمها

∴ نسبة الرصيد النقدي لسنة 1998 = $\frac{1225 + 4140 + 309}{3977 + 182 + 121 + 16486} \times 100$

$= \frac{5674}{20766} \times 100 =$ % 27,32

∴ نسبة الرصيد النقدي لسنة 1999 = $\frac{871 + 3692 + 335}{2936 + 207 + 46 + 13683} \times 100$

$= \frac{4898}{16872} \times 100 =$ % 29,03

ب- نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي × 100

الودائع وما في حكمها

∴ نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1998 = $\frac{4140}{20766} \times 100$

= 19,93 %

∴ نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1999 = $\frac{3692}{16872} \times 100$

= 21,88 %

ج- نسبة السيولة القانونية =

$$\frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

∴ نسبة السيولة القانونية لسنة 1998 =

$$\frac{5731 + 334 + 1225 + 4140 + 309}{20766} \times 100$$

$$= \frac{11739}{20766} \times 100$$

= 56,52 %

∴ نسبة السيولة القانونية لسنة 1999 =

$$\frac{5144 + 1087 + 871 + 3692 + 335}{16872} \times 100$$

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{11129}{16872} \times 100 = 65{,}96\ \%$$

التحليل :

يلاحظ من هذه النتائج ان نسب مؤشرات السيولة لعام 1999 هي اكبر منها لعام 1998 ، وهذا يشير الى تطور واضح في كفاءة ادارة السيولة في هذا المصرف ، وعند مقارنة هذه النتائج مع مؤشرات السيولة السوقية للمصارف التجارية الاخرى كما في الجدول الآتي :

نسب السيولة	المصرف التجاري		المصارف الاخرى
	1998	1999	نسب سوقية
نسبة الرصيد النقدي	% 27,32	% 29,03	% 24
نسبة الاحتياطي القانوني	% 19,93	% 21,88	% 25
نسبة السيولة القانونية	% 56,52	% 65,96	% 35

يتبين انها جيدة ايضا لانها اكبر قيمة من نسب سيولة المصارف التجارية الاخرى ، وهذا يعني ان هناك تحسن واضح في كفاءة المصرف المذكور على تأدية التزاماته المالية سواء أكان على مستوى المصرف نفسه او عند مقارنته مع كفاءة سيولة المصارف التجارية الاخرى .

2- قياس كفاءة رأس المال الممتلك باستخدام المؤشرات الآتية :

أ- استخراج جدول مفردات المؤشرات المالية الآتية :

1- رأس المال الممتلك لسنة 1998 = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات

= 377 + 4561 = 4938

رأس المال الممتلك لسنة 1999 = 303 + 4751 = 5054

2- الودائع لسنة 1998 = 16486

الودائع لسنة 1999 = 13683

3- الموجودات لسنة 1998 = 25704

الموجودات لسنة 1999 = 21926

4- الموجودات العاملة لسنة 1998 = القروض + الاستثمارات

= 12554 + 5731 = 18285

الموجودات العاملة لسنة 1999 = 9604 + 5144 = 14748

5- موجودات ذات المخاطرة لسنة 1998 = قروض + استثمارات +موجودات ثابتة

= 12554 + 5731 + 1411 = 19696

موجودات ذات المخاطرة لسنة 1999 = 9604 + 5144 + 1193 = 15941

6- رأس المال الحر لسنة 1998 = رأس المال الممتلك – الموجودات الثابتة

= 4938 – 1411 = 3527

المؤشرات	1998	1999

	رأس المال الممتلك	4938	5054	رأس
الـمـال	الودائع	16486	13683	الـحـر
لسـنـة	الموجودات	25704	21926	1999
=	الموجودات العاملة	18285	14748	5054
–	الموجودات ذات المخاطرة	19696	15941	1193
=	رأس المال الحر	3527	3861	3861

ب- في ضوء جدول مفردات المؤشرات اعلاه يمكن حساب المؤشرات المالية لقياس كفاءة رأس المال الممتلك وكما يأتي :

مؤشرات الكفاءة	لسنة 1998	لسنة 1999
1) رأس المال الممتلك / الودائع × 100	4938 / 16486 × 100 = % 29,95	5054 / 13683 × 100 = % 36,93
2) رأس المال الممتلك / الموجودات × 100	4938 / 25704 × 100 = % 19,21	5054 / 21926 × 100 = % 23,05
3) رأس المال الحر / الموجودات ذات المخاطرة × 100	3527 / 19696 × 100 = % 17,90	3861 / 15941 × 100 = % 24,22
4) رأس المال الحر / الموجودات العاملة × 100	3527 / 18285 × 100 = % 19,28	3861 / 14748 × 100 = % 26,17

تحليل النتائج :

يتبين من نتائج الجدول اعلاه ان كافة مؤشـــرات كفاءة رأس المال الممتلك لعام 1999 كانت في وضع افضل مقارنة بنسبها في عام 1998 ، وهذا يعني ان هناك تحسن كبير في كفاءة رأس المال الممتلك للمصرف التجاري المذكور .